

أورن يفتاحيل*

التصويت لسياسة الفصل العنصري "ديمقراطياً"*

يرى أورن يفتاحيل أن الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 10/2/2009 أشارت إلى ظهور اتجاه رئيسي لدى الناخب الإسرائيلي يتمثل في الكلام المكشوف على عودة الأهداف اليهودية الاستعمارية، أي على "الفصل العنصري الزاحف" في إسرائيل. ويلاحظ الكاتب أيضاً أن حملة أفيغدور ليبرمان المناهضة للشعب الفلسطيني تسببت بجر الأحزاب اليهودية إلى مواقف متطرفة من أجل الاستحواذ على الجمهور اليهودي. ومهما تكن صورة هذه الانتخابات في نهاية المطاف، إلا إن قراءة يفتاحيل هذه تحاول تفسير أنماط التصويت في صفوف كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، وترى أن المعسكر الكولونيالي وصل إلى أعلى مرتبة له منذ عقدين، بينما جاءت مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات لضمان حقهم في المواطنة، وحماية هذا الحق.

بعد ثلاثة أيام من الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 10 شباط/فبراير، أعد أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، وهو مستوطن من الضفة الغربية ومهاجر "روسي"، قائمة قصيرة بالمطالب التي اشترط تنفيذها للانضمام إلى الحكومة الائتلافية المقبلة. وحالياً، يتحكم حزبه اليميني المتشدد الذي برز كواحد من أكبر الفائزين في الانتخابات، والذي ارتفع تمثيله من 11 مقعداً إلى 15 مقعداً (من مجموع 120 مقعداً)، بميزان القوى السياسية في إسرائيل. لقد أعلن ليبرمان أن حزبه لن ينضم إلى الحكومة الائتلافية المقبلة ... إلا إذا اتخذت خطوات عملية تقوم فيها إسرائيل بـ "إنهاء مهمة" القضاء على "حماس" ... وما أعنيه هو القضاء التام على نظام "حماس" في غزة... وعلاوة على ذلك، فإننا نطالب بقانون مواطنة جديد يضمن تنفيذ ما قلناه مراراً وتكراراً خلال الحملة الانتخابية: "لا ولاء - لا مواطنة" (1)

إن هذه المطالب تشكل مؤشراً على الاتجاه الرئيسي الذي طبع هذه الانتخابات - عودة الأهداف اليهودية الاستعمارية، وتكثيف الإجراءات الشبيهة بسياسات الفصل العنصري، كجداول أعمال سياسية معلنة. هنا يستخدم ليبرمان المفاوضات السياسية الداخلية للدعوة علناً إلى تغيير سياسي خارج حدود الدولة [في قطاع غزة]، فضلاً عن تعميق سياسة الإقصاء الموجهة ضد أقلية وطنية فلسطينية [عرب 48]. إن قبول هذه المطالب الاستعمارية والعنصرية وربما غير الشرعية كجزء من مفاوضات نزيهة لتأليف الحكومة المقبلة، وواقع أنها لم تقابل إلا بقدر يسير من الاحتجاج العام، يشكلان مقياساً للتحويل الذي طرأ على المزاج العام في إسرائيل.

علاوة على ذلك، وبعد المأزق الذي تمخضت عنه هذه الانتخابات نتيجة التعادل بين الحزبين الرئيسيين في إسرائيل - الحزب الوسطي اليميني كاديما الذي حصل على 28 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ 120، وحزب الليكود اليميني الذي حصل على 27 مقعداً، بدأ كل من الحزبين يتودد علناً إلى حزب "إسرائيل بيتنا" للانضمام إلى الائتلاف المحتمل. وقد بلغ هذا الأمر حد التأييد غير المباشر، لكن بصوت عال، لجدول الأعمال الاستعماري لهذا الحزب. ومن المؤكد أن الحكومات الإسرائيلية كلها، بما في ذلك حكومات "اليسار"، دفعت أجندات استعمارية قداماً، لكن هذه الأهداف أصبحت في سنة 2009 أكثر وضوحاً مع تصاعد حدة الخطاب المعادي للعرب، سواء فيما يتعلق بالصدام العنيف الجاري بين إسرائيل و"حماس"، أو بالمطالب المتزايدة في صفوف الأقلية الفلسطينية من أجل المساواة والحكم الذاتي داخل إسرائيل.

وهذا يقودنا إلى المقولة الرئيسية التي نوردتها في هذه الورقة الموجزة: إن انتخابات 2009 أبرزت الشرك البنيوي الذي باتت إسرائيل عالقة فيه، والمتمثل في عملية "فصل عنصري زاحف". ففي الوقت الذي يجري إضفاء مزيد من الشرعية على الأجندات الاستعمارية، واتخاذها طابعاً مؤسسياً وصفةً شبه قانونية، وتنفيذها "على الأرض"، وبينما تستمر المقاومة الفلسطينية بأشكال متعددة عنيفة وغير عنيفة، بات الفضاء الإسرائيلي/الفلسطيني يشبه أكثر فأكثر دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا - جماعة واحدة محددة الأصول والعرق تسيطر على مناطق تضم جماعات متعددة. وفي ظل أنظمة كهذه، تقسم الحالة المدنية إلى طبقات، بينما يشكل الأمن والجغرافيا الأدوات الرئيسيتين لحرمان "الأعراق" المقاومة من المساواة في الوصول إلى الموارد والسلطة. (2)

هذه الهيمنة الاستعمارية التي تقوم على أجندة استعمارية مفتوحة ليست مستغربة، نظراً إلى عامل حاسم - الجغرافيا الاستعمارية القائمة فعلياً. إن المحللين، في معظمهم، يتعاملون مع إسرائيل كدولة "طبيعية" فيها أحزاب تتنافس على كسب التأييد الشعبي بين الناخبين. وهذا الرأي يبقى جزئياً ومضلاً، لأنه يغفل عيباً أساسياً في العملية الانتخابية الإسرائيلية - عدم التكافؤ بين صلاحيات كل من السيادة والتصويت. إن الصلاحية السيادية منوطة بالجمهور اليهودي الذي يخوض جدالاً حاداً بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية، في حين أن الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق محرومون من التصويت. وهذا وضع استعماري نموذجي يكون فيه تصعيد الخطاب العنصري "مربحاً" بالنسبة إلى أغلبية الأحزاب، لأنها في مأمن من أي ردة فعل انتخابية من السكان المضطهدين. بالإضافة إلى هذا التشويه الصارخ للديمقراطية، فإن مجرد وجود المستوطنين اليهود له آثار انتخابية ملموسة. ففي هذه الانتخابات، على سبيل المثال، وكما حدث في سنتي 1988 و1996، فاز المعسكر الكولونيالي بالأغلبية فقط بفضل أصوات المستوطنين في الضفة الغربية. وهناك في الكنيست الجديد 10 مقاعد سيشغلها مستوطنون، الأمر الذي سيؤهلهم لترجيح كفة ميزان القوى، وضمان هيمنة أجنداتهم الاستعمارية على مدى الأعوام القليلة المقبلة. ومع أنه من الواضح أن هذا الأمر غير ديمقراطي، فإنه يحظى بشعبية كاملة في إسرائيل، وفي أنحاء العالم كافة.

ففي الماضي القريب، وخصوصاً منذ اتفاق أوسلو، حرص الزعماء الإسرائيليون على صوغ أجنداتهم بعبارة تدعو إلى "استمرار عملية السلام"، وأيدوا لفظياً على الأقل المساواة بين مواطني الدولة كلهم. وباعتراف الجميع، لم تكن هذه التصريحات أكثر من ضريبة كلامية، ونادراً ما كانت تدعمها سياسات فعلية، لكنها مكّنت أصحابها من الظهور بصورة "محترمة" إلى حد ما.

الحملة الانتخابية

هذه الصورة لم تعد قائمة. فحملة حزب "إسرائيل بيتنا" العدوانية والمناهضة للشعب الفلسطيني تسببت بسباق من "المزايدات الإثنية" أدى إلى جر الأحزاب اليهودية كلها نحو مواقف أكثر تشدداً، وذلك من أجل الاستحواذ على الجمهور القومي.

بدأت الحملة الانتخابية القصيرة بعد الهجوم الواسع الذي شنته إسرائيل على غزة مباشرة، والذي اصطف خلاله الجمهور اليهودي ووسائل الإعلام وراء العسكر. فقد اعتبر معظم الناس مشاهد الدمار الشامل والموت الآتية من قطاع غزة "رداً ملائماً" على الهجمات الصاروخية المتواصلة التي شنتها "حماس" على المدنيين الإسرائيليين عقب الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في سنة 2005. أما الحصار الذي تلا ذلك، وقضية اللاجئين التي لم تحل، واستمرار أعمال العنف الإسرائيلية ضد قطاع غزة (حيث قتل مئات الأشخاص حتى قبل اجتياح "الرصاصة المسبوك")، فتركت خارج النقاش العام، وكان الشعور السائد هو الرغبة في الانتقام من "حماس" التي رسمت لها صورة شيطانية. هذا كان المزاج العام الذي خيم على الحملة الانتخابية.

وأكد معظم الأحزاب، مدفوعاً بنزعة عسكرية واسعة الانتشار، صلابة العزيمة الوطنية والحزم، وذلك على حساب مناقشة القضايا الساخنة المتعلقة بالمجتمع الإسرائيلي، مثل: تفشي الفساد الذي أطاح برئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت؛ التطبيق السريع لسياسات اقتصادية نيوليبرالية واتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية على نحو مثير للقلق؛ الكساد الاقتصادي المنتظر؛ أزمة المياه الحادة؛ المشكلات الهيكلية المزمنة المتعلقة بنظام أراضي الدولة والنظام التعليمي.

لقد أصبح "الأمن" هو التعبير المخفف المستخدم كناية عن أغلبية التدابير المناهضة للعرب (صيغت بعبارة "المناهضة للعدو")، والتي طغت على القضايا الأخرى كلها - كما هي العادة في المجتمعات القائمة على التمييز العرقي. ف"الأمن" يمكن أن يبرر الآن أي تدبير يمس السكان العرب - حواجز الطرق؛ قوانين الزواج؛ مخصصات الميزانية؛ سياسات الأراضي؛ التدخل العسكري في صنع السياسات المدنية - كما أن استخدامه كمبرر، أدى إلى كشف طريقة عمل نظام "الفصل العنصري الزاحف" على جانبي الخط الأخضر، حيث استخدمت هذه التدابير وسائل متعددة كي تتلاءم مع مختلف الأوضاع القانونية للفلسطينيين، وإن كانت تخدم غرض السيطرة العرقية ذاته. إن الفصل العنصري ليس ممارسة معلنّة أو مجازة قانونياً في إسرائيل، وإنما يشكل سلسلة من الممارسات المترابطة واللوائح والقوانين وأعمال العنف التي تستخدم لفصل اليهود عن العرب، وللحفاظ على التفوق اليهودي. وهناك

معارضة يهودية (من جانب الليبراليين أساساً) لهذه الإجراءات، لكن يبدو أنها غير قادرة على إحداث تغيير كبير في مسار الأحداث هذا.

في ظل هذه الأوضاع، أصبح الأمن هو القضية الجوهرية الوحيدة المطروحة لـ "النقاش" في حملة انتخابية أحادية البعد. وقد صبَّ هذا الأمر في مصلحة الكولونيين والقوميين، وذلك على حساب الليبراليين والاشتراكيين. واليكم من هذه الحملة بعض الأمثلة المعبرة:

● إيهود براك، زعيم حزب العمل الوسطي (الذي يُفترض أنه قوة موجّهة تدعو إلى مواصلة عملية السلام)، لوّح مراراً بخلفيته العسكرية باعتبارها رصيماً انتخابياً رئيسياً. ففي مرحلة معينة اتهم ليبرمان بأنه "لم يسبق أن أطلق الرصاص على أي عربي"، ووعد ناخبه بـ "القضاء على الإرهابيين وهم على كرسي المرحاض".

● بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة المقبلة المحتمل، وحزب الليكود الذي يرئسه، شككا مراراً وتكراراً في أهلية منافسهما الرئيسي - زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني - من خلال إظهار الجمهور بوابل من الرسائل فحواها أنها "ضعيفة في مجال الأمن"، وأن هذا المنصب "كبير عليها"، في إشارة إلى ضعف المرأة "الطبيعي" في مواجهة التحديات الأمنية.

● إحدى أوراق نتنياهو الرئيسية خلال الحملة، كانت "تذكير" الجمهور بتحذيره السابق من قدرات "حماس" على إطلاق الصواريخ بعد الانسحاب من غزة في سنة 2005، ووعد به بأن الليكود وحده يستطيع منع تكرار مثل هذه النتيجة، متجاهلاً أنه صوّت لمصلحة "فك الارتباط" مع غزة عندما كان يتولى منصب وزير كبير في حكومة شارون.

● حتى الأحزاب اليسارية الصغيرة اعتمدت إعلاماً مستوحى من نزعة التطرف القومي، كحزب ميرتس الذي رفع شعار: "لن نقبل تسويات تعرّض إسرائيل للخطر"، وحركة الخضر التي ادعت: "نحن فقط قادرون على حماية الوطن".

● الأحزاب الدينية الرئيسية الأربعة "تنافست" في الادعاء أنها أفضل من يخدم أجندة التهويد، بجوانبها الدينية والاستيطانية والعسكرية. وكان إيلي يشاي، زعيم حزب اليهود الشرقيين [شاس]، عدائياً بنوع خاص، إذ صرح خلال اجتياح غزة: "سنحت لنا فرصة عظيمة في غزة كي نسحقهم ونسويهم بالأرض... كي ندمر آلاف المنازل والأنفاق والصناعات، وننقل أكبر عدد ممكن من الإرهابيين".

ومن المفارقات أن المزاج العسكري الذي ولّده اجتياح غزة، عاد بنتائج عكسية على مهندسي الاجتياح: حزب كاديما الحاكم، وحزب العمل خاصة، اللذين يؤيدان عملية السلام لفظياً على الأقل. وقد تبنى الجمهور اليهودي خط باراك المتشدد ضد "حماس"، لكنه قرر بعد ذلك (منطقياً) تعزيز البديل العسكري "الحقيقي" - اليمين الكولونيالي. والمفارقة الأخرى هي أن الانتخابات الإسرائيلية، التي لم تكن لا عامة ولا حرة، جلبت إلى السلطة، باسم "الديمقراطية"، المعسكر الكولونيالي المصمم على تعميق عملية "الفصل العنصري الزاحف"، والذي يتعهد في الوقت نفسه، بالتخلص من حكومة "حماس" المنتخبة ديمقراطياً.

النتائج

هنا ينقسم الجسم السياسي الإسرائيلي إلى ثلاث كتل رئيسية، وذلك على أساس رؤاها المختلفة للعلاقات بين اليهود والفلسطينيين. وكما يبين الشكل رقم 1، فقد ارتفع المعسكر الكولونيالي في هذه الانتخابات إلى أعلى مرتبة وصل إليها خلال عقدين من الزمن. وبمزيد من التفصيل:

(أ) المعسكر الكولونيالي: يشمل حزب الليكود، ومعظم الأحزاب الدينية والاستيطانية اليهودية. وتعارض هذه الأحزاب إقامة دولة فلسطينية، وتؤيد الاستعمار الجاري للضفة الغربية، وترفض تقسيم القدس أو عودة أي لاجئ فلسطيني، وتدعو إلى تعميق الطابع اليهودي لإسرائيل. (3) وفي هذه الانتخابات ارتفع تمثيل هذا المعسكر بشكل ملحوظ، من 50 مقعداً إلى 65 مقعداً (من مقاعد الكنيست الـ 120) - زيادة بنسبة 30%!

(ب) معسكر التمييز الإثني (ethnocratic bloc): يشمل أساساً أحزاب "الوسط"، ولا سيما حزبي كاديما والعمل، وهذه الأحزاب تؤيد (شكلياً) حل الدولتين، لكن موقفها من مستوطنات الضفة الغربية ينطوي على تناقض: إنها تعترف بـ "ضرورة" إخلاء المستوطنات، لكنها تحاول الاحتفاظ بمعظمها داخل الحدود المستقبلية لإسرائيل. ويرى هذا المعسكر أن إسرائيل دولة يهودية، وهو يعمل من أجل التهويد، ويرغب في إبقاء المواطنين العرب مهمشين، في

حين يعلن التزامه الديمقراطية. وقد تراجع هذا المعسكر بشكل حاد، من 52 مقعداً إلى 41 مقعداً - تراجع بنسبة 22٪.

(ج) المعسكر الديمقراطي: يشمل أساساً الحزب الصهيوني اليساري - الليبرالي الصغير ميرتس، وكذلك الحزب العربي - اليهودي الاشتراكي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وحزبين عربيين آخرين هما: التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والقائمة الموحدة العربية للتغيير (الموحدة) وتشمل القائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير. وتؤيد هذه الأحزاب قيام دولة فلسطينية مستقلة تماماً إلى جانب إسرائيل على الأراضي المحتلة كلها بما فيها القدس الشرقية، وتعارض أي استيطان يهودي خارج حدود الدولة، كما تعارض حصار غزة، وتنادي بـ "دولة لجميع مواطنيها" (بدلاً من دولة يهودية)، وتدعم الحقوق الجماعية للمواطنين الفلسطينيين.

الشكل رقم 1: نسب التصويت في الانتخابات الإسرائيلية بحسب المعسكرات، 1988 - 2009

الحزب
السنة
المعسكر الكولونيالي
معسكر التمييز الإثني
المعسكر الديمقراطي

أبرزت نتائج الانتخابات أمرين آخرين هما: استمرار قوة تأثير الأصل الإثني والطبقة الاجتماعية، وتنامي الاتجاه القومي بين الأقلية الفلسطينية. فالجمهور الإسرائيلي منقسم انقساماً عميقاً على أسس إثنية، بينما تؤدي السياسات التي تتمحور حول الهوية دوراً حاسماً في أفضليات الاقتراع [التصويت لهذا المرشح أو ذاك]. وهذه حالة نموذجية تنطبق على المجتمعات القائمة على التمييز بناءً على الأصل الإثني، حيث يصبح هذا الأصل مصدراً رئيسياً للقوة والموارد، ويبقى قضية عامة رئيسية من خلال التوظيف السياسي الذي لا يتوقف. ففي هذه الانتخابات، كان لـ "الصوت الروسي" (أفضليات الاقتراع لدى 1.2 مليون من الناطقين باللغة الروسية، والذين يعيشون حالياً في إسرائيل)، أبرز تأثير في صعود حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يأتي تسعة من نوابه الـ 15 من المهاجرين الروس. إن الأحزاب الدينية جميعها، تحمل طابعاً إثنياً قوياً، ومع أن تمثيلها انخفض بنسبة 8٪، إلا أنها تظل تشكل كتلة قوى رئيسياً يضم 25 عضو كنيست ملتزمين سياسة تتمحور حول الهوية [الإثنية]. ويضم هذا المعسكر حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين بشكل صريح، وأحزاباً أشكنازية (يهود أوروبيين) مثل الحزب الديني المتطرف يهدوت هتوراه (يهودية التوراة)، وحزب هبیت يهودي (البيت اليهودي)، وإلى حد كبير أيضاً حزب هأیحود هليئومي (الاتحاد القومي).

وتتمتع الأحزاب الإسرائيلية "الرئيسية" الثلاثة (الليكود وكادима والعمل) من رفع لواء هوية عرقية واضحة، على الرغم من أن الليكود حظي تقليدياً بتأييد فئة اليهود الشرقيين الكبيرة الحجم، في حين يعزى إلى حزبي العمل وكادима تأييد قوي من فئة اليهود الأشكنازيين. غير أن تفسير طريقة التصويت يتطلب الربط بين الإثنية والطبقة والجغرافيا. فبشكل عام، كلما انخفض دخل المجموعة وبعُد موقعها عن المركز، كان تصويتها "إثنياً" أكثر. ويكمن خير دليل على ذلك في بلدات ومدن "التطوير" الـ 27 البعيدة عن المركز، والتي تستوعب ما يقرب من مليون نسمة، أغلبيتهم من الشرقيين والروس ذوي المداخل المتدنية. فكما هو مبين في الشكل 2، حصل الحزبان الإثنيان الرئيسيان - شاس و"إسرائيل بيتنا" - في هذه البلدات، على ضعف التأييد الذي حصل عليه على مستوى الدولة، بينما انخفض في مدن التطوير، وعلى نحو معاكس، تأييد حزبي العمل وكادима، اللذين يمثلان الطبقات الوسطى الأشكنازية أساساً ويتبنيان "أجندة غربية" متناغمة مع سياسات الليبرالية العلمانية والعولمة، إلى ما يقرب من نصف مستوى التأييد الذي حصل عليه على مستوى الدولة. أمّا حزب الليكود، الذي يمثل تقليدياً الشرقيين والأشكناز وإلى حد ما أيضاً الروس ذوي المداخل المتوسطة والمتدنية، فحصل على تأييد قوي في المدن.

الشكل رقم 2: التصويت في بلدات التطوير، 2009

ميرتس
البيت اليهودي
الاتحاد القومي
يهדות هتوراه

شاس
العمل
إسرائيل بيتنا
الليكود
كاديما
بلدات التطوير
على مستوى البلد

الصوت العربي

أثار تصويت الـ 1.2 مليون مواطن فلسطيني قدراً كبيراً من الاهتمام، وذلك بسبب مطالبة اليمين بالربط بين "الولاء" وحقوق المواطنة (الشكل رقم 3)، وأيضاً بسبب إطلاق حملتين متوازيتين: الأولى حاولت حرمان أحزاب عربية من حق المشاركة في الانتخابات، والثانية (أتت من الجهة السياسية المعاكسة) دعت إلى مقاطعة الانتخابات. وفي الوقت الحاضر، يبدو أن كلا المبادرتين مني بالفشل، مع أنه من المحتمل أن تتسبب ببعض التأثيرات بعيدة المدى. فقد عمدت لجنة الانتخابات المركزية إلى حرمان حزبين من الأحزاب الرئيسية الثلاثة للناخبين الفلسطينيين - التجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة الموحدة العربية للتغيير - من حق المشاركة في الانتخابات، بدعوى خرق القانون الذي يحظر أي حملة انتخابية مناهضة لطابع إسرائيل "اليهودي والديمقراطي"، و/أو مؤيدة لـ "الكفاح المسلح" ضد الدولة، ثم أعيد السماح لهما بالمشاركة بعد تقديمهما استئنافاً إلى محكمة العدل العليا.

الشكل رقم 3: إعلان حزب "إسرائيل بيتنا": "لا ولاء، لا مواطنة"

وأدت محاولات حرمان الحزبين العربيين من المشاركة، والحملة العنصرية التي شنها حزب "إسرائيل بيتنا" وأحزاب أخرى كالاتحاد القومي والليكود، إلى ردة فعل قوية من جانب زعماء الأقلية [العربية]. وكان عنوان الدعوة الرئيسية التي أطلقت من أجل حشد الناخبين من المواطنين الفلسطينيين كلهم: "صوتوا لوقف ليبرمان!" وقد علق الإعلان التالي العائد إلى أكبر الأحزاب العربية، القائمة الموحدة، الذي يضم جزءاً من الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، في معظم البلدات الفلسطينية. ويوضح هذا الإعلان الرسالة المشتركة التي تدعو إلى النضال معاً ضد الفاشية.

الشكل رقم 4: إعلان القائمة الموحدة: انتصرنا عالفاشية

هكذا، وعلى سبيل المفارقة، تسببت حملة ليبرمان بإكساب الاهتمام العربي بالانتخابات زخماً قوياً، وقد أحبط هذا الزخم الحملة الأكثر راديكالية التي شنها الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية من أجل مقاطعة الانتخابات. وكانت الحجة الرئيسية التي استخدمها المقاطعون أن المشاركة تمنح الدولة الصهيونية قدراً من الشرعية، وأن أعضاء الكنيست العرب محرومون من أي نفوذ حقيقي. ومع أن الناخبين العرب، في معظمهم، ربما يتفقون مع كل من هاتين الحجتين، إلا أنهم شعروا بأن الأقلية لا يمكنها أن تتخلى عن ممثليها البرلمانين الذين يمنحونها صوتاً ليس على الصعيد العام فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضاً. إن الفلسطينيين في إسرائيل، في أغلبيتهم، يحاولون استخدام حقهم في المواطنة وحمائته، ويعتبرون انتخابات الكنيست أحد السبل الممكنة لدفع هذين الهدفين قدماً. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشكل رقم 5 يبيّن انخفاضاً مطرداً، وإن كان بطيئاً، في المشاركة، وهو ما يشير إلى مسار من خيبة الأمل والابتعاد عن المشاركة (4).

ويوضح الشكل رقم 5 أن ردة الفعل الرئيسية على الوضع المبين أعلاه تمثلت في اتجاه الصوت العربي نحو اتخاذ طابع قومي، مع تصويت نحو 85% من العرب لمصلحة أحزاب غير صهيونية (مؤيدة للفلسطينيين). ويعزز هذا الأمر الاتجاه الذي برز منذ سبعينيات القرن الماضي، والمتمثل في زيادة الاستقطاب الانتخابي بين اليهود والعرب، والذي يعبر بدوره عن مسار موازٍ من التشديد المتنامي على الهوية السياسية، فضلاً عن تأكيد خيبة الأمل والانفصال عن الدولة اليهودية القائمة على التمييز العرقي والتمييز في المعاملة. والأغلبية العظمى من الناخبين العرب الذين يصوتون للأحزاب الصهيونية، جاءت من الطائفة الدرزية التي كانت متحالفة تقليدياً مع الصهيونية، وكانت تخدم في الجيش، وتعلن باستمرار تأييدها الدولة الإسرائيلية. أما الأحزاب اليهودية الأخرى، أمثال كاديما والعمل وميرتس، والتي عادة ما تحصل على تأييد معقول من العرب، فقد اختفى التأييد لها تقريباً. لقد أصبحت أنماط التصويت الداخلي في صفوف المواطنين الفلسطينيين أقل أهمية في ظل أوضاع الاستقطاب، لكنها مع ذلك تبقى جديرة بالملاحظة. إن موازين القوى العامة بقيت كما كانت عليه بين العناصر التقليدية والإسلامية، الممثلة بالقائمة الموحدة (32%)، والتوجه الاشتراكي الذي تتبناه الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (27.3%)، والتوجه القومي الذي يؤكده التجمع الوطني الديمقراطي (22.3%). ويشار أيضاً إلى أن الجبهة شددت على التعاون العربي - اليهودي، وحصلت على نحو 16.000 صوت يهودي - وهذا أعلى رقم تحصل عليه على الإطلاق. كما سجلت زيادة طفيفة في التأييد للكتلة الاشتراكية، وتراجع مماثل في التأييد للتجمع، وذلك ربما بسبب غياب مؤسسه الكاريزمي الدكتور عزمي بشارة (5) ومرة أخرى، أبرز التصويت، جغرافياً، الصلة القوية بين حزب "القائمة الموحدة" التقليدي والمناطق الريفية والبدوية، وذلك في مناطق "المثلث" والنقب أساساً، في حين حصل التياران الأخران على تأييد أكبر في البلدات المسيحية، وفي تلك التي تصوت عادة لمصلحة الشيوعيين والاشتراكيين (الجبهة)، وبين الطبقات الوسطى والنخب الفكرية، في الجليل أساساً (التجمع).

الشكل رقم 5: أنماط التصويت بين المواطنين الفلسطينيين

لأحزاب غير صهيونية

لأحزاب صهيونية

نسبة المشاركة في التصويت

التداعيات

ما هي التداعيات المحتملة لهذه الانتخابات على النزاع الفلسطيني - الصهيوني، وعلى الشرق الأوسط الأوسع؟ إن التنبؤ بذلك صعب حتى في أفضل الأوقات، وهو أكثر صعوبة لدى كتابة هذه السطور، أي في وقت لم تُولف بعد حكومة إسرائيلية، ولم توضع جداول أعمال سياسية واضحة. ولئن كان من المؤكد أن نتينياهو سيكون رئيس الحكومة المقبل، فإن طبيعة الائتلاف الذي سيشكله يمكن أن تتراوح بين أحزاب يمينية - كولونيلية حصراً، وبين تركيبة مختلطة من أحزاب التمييز العنصري ("الوسط") وأحزاب اليمين، الأمر الذي سيكون له بعض التأثير في طبيعة السياسات الحكومية وأعمالها. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الفلسطينية ستؤدي دوراً في هذا الشأن أيضاً، وخصوصاً محاولات المصالحة بين "حماس" و"فتح"، وانتخابات الرئيس الجديد المقبلة، كما أن الأنشطة التي سيضطلع بها لاعبون خارجيون كالإدارة الأميركية الجديدة وجامعة الدول العربية سيكون لها تأثير كبير. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين السياسي الراهنة، فإن انتخابات 2009 وضحت بعض المسارات التي يمكن أن تنجم عن البنى التي أسفرت عنها. فأولاً، وقبل أي شيء، كشفت أن جمهور الناخبين اليهود لا تقف أمامه حواجز للعودة إلى تبني استراتيجية كولونيلية. وبطبيعة الحال، ليس هذا بالأمر الجديد، ذلك بأن حزب الليكود قاد سياسات تقوم على أجندة كولونيلية صريحة في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. غير أن التحول الحالي أتى عقب محاولتين رئيسيتين للتحرك في الاتجاه المعاكس - عملية أوسلو التي قادها حزب العمل في التسعينيات، وأجندة كاديما الأخيرة (أحادية الجانب) التي تبنت تراجعاً معيناً عن السياسة الكولونيلية [خطة الانطواء]، الأمر الذي أدى إلى شق حزب الليكود الحاكم في حينه إلى قسمين، عقب خطة "خريطة الطريق" وعملية أنابوليس. ويبدو أن هذه الأجندات فشلت، وأن الناخب الإسرائيلي عاد إلى خيار السيطرة العنيفة على الفلسطينيين، مقروناً بأجندة أخرى تدعو إلى قمع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

ولا تزال استطلاعات الرأي تظهر تأييداً مستمراً بين معظم الإسرائيليين للسلام، بل إن أكثرية 1:2 تؤيد تسليم معظم الأراضي [المحتلة] إلى حكومة فلسطينية مسالمة. لكن في الوقت نفسه، تعتقد الأكثرية أن إسرائيل "ليس لديها

شريك" للسلام في الوقت الراهن، وأنها، في ظل هذه الأوضاع، يجب أن تحتفظ بالسيطرة على هذه الأراضي. (6) غير أن التاريخ لا يتوقف انتظاراً لمجيء القيادة الفلسطينية "الملائمة"، كما أن الزخم الكولونيالي مع تنامي البنى التحتية للمستوطنات، والجدران، والطرق العنصرية، وعزل الفلسطينيين في غيتوهات، ما زال مستمراً على أوسع نطاق. فبحلول نهاية سنة 2008، كان هناك 467.000 يهودي يقيمون بالضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وقد امتدت المناطق الإدارية للبلديات التابعة لهم على مساحة 44% من هذه المنطقة.

من الناحية الفعلية، وفي ظل هذه الأوضاع الديموغرافية والجغرافية، قد تكون العودة إلى الأجنحة الكولونيالية والفصل العنصري مؤشراً إلى نهاية حل الدولتين عملياً. فهذه الرؤية ربما تكون غير ممكنة التنفيذ، نظراً إلى القوة التي يتمتع بها المستوطنون اليهود ليس فقط فيما يتعلق بما طرأ من تغير على جغرافيا الضفة الغربية، بل في السياسة الإسرائيلية أيضاً، إلى جانب تزايد حدة الاستقطاب، واستمرار الفلسطينيين في مقاومة هذا النظام [الكولونيالي].

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعمق مشاعر العداء للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل نفسها أدى إلى مزيد من الاستقطاب بين الأحزاب العربية واليهودية، إلى حد جعل أي تعاون سياسي فيما بينها يبدو غير ممكن في المستقبل القريب. لقد زادت الأحزاب العربية حدة رسائلها المقاومة، وحصلت على رقم قياسي من الأصوات العربية، ووضعت تمييزاً حاداً بينها وبين السياسات الصهيونية الحالية كلها، وأقامت حاجزاً بينها وبين اليسار الليبرالي الصغير الحجم. إن عدم وجود كتلة عربية - يهودية مشتركة مناهضة للكولونيالية سيزيد في تقليص فرص حل الدولتين.

من الواضح إذاً، أن أي تغيير أساسي لا يمكن أن يتولد من السياسة الداخلية للدولة الحاكمة، كما هو الحال في الأوضاع الكولونيالية. إن السياسة الإسرائيلية - اليهودية عالقة في شبكة من المصالح الإثنية، والمادية، والعسكرية، والدينية، والطبقية، ومصالح أخرى متعلقة بالملكية، هذه الشبكة التي تحافظ بتضافرها، على العملية المشوهة الحالية المتمثلة في "الفصل العنصري الزاحف". ونظراً إلى هذا الشلل، فمن المحتمل أن تحاول إسرائيل تحويل التركيز في السياسة الشرق الأوسطية إلى البرنامج النووي الإيراني، أو حتى إلى المفاوضات مع سورية. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار معاناة الفلسطينيين المستمرة، هناك حاجة الآن إلى جهد جدي خارجي لإعادة تشكيل مستقبل إسرائيل/فلسطين، وهذا يشمل تعبئة الساحة الدولية، سواء على مستوى الحكومات أو الجمعيات المدنية، من أجل اتخاذ إجراءات أشد ضد السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية غير القانونية على الفلسطينيين.

هناك أيضاً، حاجة إلى تغيير آخر، ربما جوهرياً أكثر، داخل المعسكر الديمقراطي والمناهض للكولونيالية. إن صعود "حماس" يجسد مثل هذه الرؤية الجديدة/القديمة المناهضة للكولونيالية، لكن دعوتها إلى فرض الحكم الإسلامي على إسرائيل/فلسطين، ربما عن طريق وسائل العنف، يمكن أن تمثل ببساطة نمطاً معاكساً من الكولونيالية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت هذه الأجنحة أيضاً بمعاناة هائلة للفلسطينيين، لأنها شرعت السيطرة العنيفة على المناطق [المحتلة] في نظر كثير من الإسرائيليين، وقد بدأت جماعات ومصالح أخرى بلورة بدائل مختلفة تقوم على النضال اللاعنفي من أجل الديمقراطية في إسرائيل/فلسطين. إن مثل هذه الجهود يجب أن يشكل المسألة الأكثر إلحاحاً لأولئك الذين يعملون من أجل رفاه وأمن السكان جميعهم المقيمين بين الأردن والبحر، وذلك من أجل تحدي عملية "الفصل العنصري الزاحف" التي ظهرت بوضوح، وبصورة جدية، في الانتخابات الإسرائيلية لسنة 2009. ■

(*) أستاذ الجغرافيا في جامعة بن - غوريون، بئر السبع.

(**) المقال في الأصل، بالإنكليزية، وقد كتبه المؤلف خصوصاً لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية"، وستنشره شقيقتنا الصادرة باللغة الإنكليزية: *Journal of Palestine Studies*. موسعاً قليلاً في عددها المقبل (*vol.*

4, no. XXXVIII) المتوقع صدوره في ربيع سنة 2009.

ترجمة: سمير صراص.

المصادر

(1) أنظر:

<http://news.il.msn.com/article.aspx?cp-documentid=1412511>

(2) لتحليل معمق للنظام العرقي الإسرائيلي، أنظر:

A. Ghanem (2001), *The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study* (Albany, New York: State University of New York); B. Kimmerling (2004), *Immigrants, Settlers, Natives: The Israeli State and Society between Cultural Pluralism and Cultural Wars* [in Hebrew] (Tel Aviv: Am-Oved); I. Peleg (2004), "Jewish-Palestinian Relations in Israel: From Hegemony to Equality?" *International Journal of Politics, Culture and Society*, vol. 17, no. 3, pp. 415-437; O. Yiftachel (2005), "Neither Two States, Nor One: (Creeping Apartheid) Israel/Palestine", *Arab World Geographer*, vol. 8, no. 3, pp. 125-130; Idem (2006), *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press); S. Smootha (2000), "The Israeli Regime: Civil Democracy, Non-Democracy or Ethnic Democracy?" *Israeli Sociology*, vol. 2, no. 2, pp. 565-629; Y. Peled and D. Nevot (2005), "Ethnic Democracy Revisited: On The State of Democracy in The Jewish State", *Israel Studies Forum*, vol. 20, no. 1, pp. 3-27; Y. Shenhav (2004), *Coloniality and Postcolonial condition: Implications For Israeli Society* [in Hebrew] (Jerusalem: Ven-Leer Institute:)

نديم روحانا وآخرون (2004)، "تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية 2003" (حيفا، فلسطين: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية).

- (3) الأصوات التي حصل عليها الليكود في سنة 2003 أتت من قطاعين: المعسكر الكولونيالي ومعسكر التمييز الإثني. وقد خاض أريئيل شارون، زعيم الحزب في حينه، الانتخابات على أساس برنامج سياسي مؤيد لخطة "خريطة الطريق" الأميركية، التي تبنت رسمياً (إن لم يكن فعلياً) إقامة دولة فلسطينية، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى انشقاق الليكود إلى قسمين (19 عضو كنيست لكل منهما)، وشكل القاعدة لتأسيس حزب كاديسا.
- (4) إن الانخفاض الحاد في المشاركة في سنة 2001 كان سببه إعلان مقاطعة انتخابات رئيس الحكومة الإسرائيلية لمرّة واحدة عقب "أحداث تشرين الأول/أكتوبر" 2000، حين قُتل 13 فلسطينياً غير مسلح على يد الشرطة. ولم يخض أي حزب عربي الانتخابات في سنة 2001، وبالتالي لم يتأثر أحد بالمقاطعة.
- (5) ترك بشارة إسرائيل عقب فتح تحقيق جنائي ضده في تهم ينفذها.
- (6) أنظر، مثلاً:

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Society_&_Culture/ispopal_2008.html

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx